

الفصل الثامن عشر

تفتيش أعمال شركات التعاون الزراعية

ان المبادئ الجليلة التي قام عليها التعاون والأغراض السامية التي يرمى اليها لا تكفي لتحقيقها القوانين الموضوعة ما لم يقم على تنفيذ تلك القوانين قوم جمعوا بين صدق النية والعلم الصحيح بأصول التعاون ونظاماته والتنزه عن الغرض وقوة الارادة التي تحول بينهم وبين الخضوع للموثرات الشخصية

ولا يخفى ان القرويين الذين لم يألفوا مبادئ التعاون ولم يختبروا أساليب الأعمال المالية ونظام الشركات لا يرجى منهم ان تركوا وشأنهم ان يحسنوا ادارة دفعة سفينة التعاون مهما صحت عزيمتهم وسامت نيتهم بل لا بد من موالاتهم بالارشاد وتفقد أعمالهم بالفحص الدقيق للتحقق من انطباقها على مبادئ التعاون الصحيحة وسيرها في السبيل الكفيل ببلوغ الأغراض المقصودة بها

قد لا يشدد أعضاء شركات التعاون في انفاذ بعض القواعد عن غير باعث سوى الجهل بقيمتها الاقتصادية وقد يتساهلون في اقراض بعض ذوى الجاه من الأعضاء اعتماداً على جاههم وحياء منهم فلا يتثبتون من مقدرتهم على السداد ولا يتحرون الأغراض التي يراد انفاق السلفة فيها وقد يوظفون المال الفائض عن حاجة الشركة في وجوه يظنونها لقلة اختبارهم مأمونة العاقبة وهي ليست في شيء من ذلك

وقد يسيئون فهم روح القانون وتطبيقه في كثير من الأمور الأخرى التي تخفى عليهم أهميتها

ولذلك عدّ نقد أعمال شركات التعاون بطريق التفتيش في مقدمة الكفالات التي وضعت لصيانة مصلحة جمهور الأهالي الذين يودعون أموالهم لدى تلك الشركات والتجار الذين يعاملونها والمصارف التي تقرضها المال فضلاً عن أعضاء تلك الشركات أنفسهم الذين تقع عليهم الخسارة قبل سواهم في نهاية الأمر

على أن للتفتيش مزية أخرى قد لا تقل شأنًا عما تقدم وهي تدريب المتعاونين على ادراك حقيقة مبادئ التعاون وفهم أساليب العمل الكفيلة بتحقيق تلك المبادئ وذلك بما يتهيأ لهم من وسائل المناقشة مع المفتشين في دقائق أعمال الشركة ولا يخفى ما لتطبيق المبادئ تطبيقاً عملياً من الفائدة التعليمية التي لا تجيء من تلقى النظريات العامة وبديهي أن التفتيش لا يمكن أن يفي بالغرض المقصود إلا إذا قام به ثقات ممن جمعوا بين الخبرة بأصول التعاون والعلم بالأساليب المالية والحسابية مع الاستقلال التام والتمنزه عن الغرض

ولا يجب أن ينصرف الى الذهن أن ذلك التفتيش محض مراجعة أرقام للتحقق من صحة العمليات الحسابية الواردة في دفاتر الشركة وإنما هو في الواقع فحص دقيق لجميع أعمال الشركة للتحقق من مطابقتها للقانون ولما يوحى به العقل السليم من حسن الإدارة كما سيبيء تفصيلاً

والتفتيش بعيد كل البعد عن أن يقصد به الحلول محل الرقابة الداخلية التي خولت للجنة الإدارة والمجلس المراقبة والجمعية العمومية أو الاقلال من أهميتها فهي قوام حياة شركات التعاون ولكنه يعد متمماً لها فكما ازداد دقة قويت عزيمة تلك الهيئات المختلفة على ممارسة السلطة التي خولت لها

ويرجع الفضل في وضع قاعدة تفتيش أعمال شركات التعاون الى شولز ديلتش فهو الذي حث الشركات التي قامت على طريقته على عرض حساباتها للمراجعة مرة في كل ثلاث سنوات ولما ظهر اتساع الشركات وجه الفائدة من هذه النصيحة قبل

معظمها اجراء هذا التفتيش الاختيارى حتى لقد بلغ عدد النقابات التى رضخت
شركاتها لذلك التفتيش فى سنة ١٨٨٥ - ٣١ نقابة من الخمس والثلاثين نقابة المنتمية
لجمعية اتحاد نقابات شولز ديلتش . وخذت جمعية اتحاد نقابات رايفيزن حذو شولز
ففرضت اجراء ذلك التفتيش فى شركاتها منذ سنة ١٨٨٠

ولما صدر قانون التعاون الألمانى فى سنة ١٨٨٩ كان من أهم الأمور التى نص عليها
وجوب فحص نظام كل شركة من شركات التعاون وطريقة ادارة أعمالها على اختلاف
أنواعها فحسباً يقوم به خبير مستقل عنها ملم بالأمور الحسابية مرة واحدة على الأقل
كل سنتين وقد ناط القانون بالنقابات اجراء ذلك التفتيش على أعمال الشركات التابعة
اليها تقريراً للحالة التى كانت موجودة فعلاً يومئذٍ . ولضمانة تنزه تلك النقابات عن
الغرض وبعدها عن التأثير بشئ من العلائق المالية بينها وبين الشركات قصر القانون
مهمتها على فحص أعمال الشركات المنتمية اليها والسهو على مصالحتها بوجه عام وحرّم
عليها الاشتغال بالمسائل المالية أو التجارية لحساب تلك الشركات

وقد فرض ذلك القانون على لجنة الادارة أن تطلع المفتش على جميع دفاتر الشركة
وأوراقها وأن تبيح له جرد المال الموجود فى خزينتها وفحص قيمة الأسهم والأوراق
المالية والسندات والبضائع التى تمتلكها الشركة وكلف مجلس المراقبة بالاشتراك فى هذا
الفحص ومتى تمّ التفتيش وجب على لجنة الادارة أن تقدم شهادة بذلك من المفتش
الى قلم تسجيل شركات التعاون فى أقرب محكمة جزئية وأن تضع تقرير المفتش فى
جدول الأعمال التى تعرض على الجمعية العمومية للشركة فى أول جلسة تعقدتها بعد
اجراء التفتيش وأن تعرض رأيها فى ذلك التقرير على مجلس المراقبة وترسل صورة
من التقرير الى النقابة التى تنتمى الشركة اليها

وقد سبقت الاشارة الى شروط الترخيص للنقابات باجراء التفتيش الحسابى والظروف
التي يسوغ فيها استرداد ذلك الترخيص (انظر صحيفة ١٠٩)

أما الشركات التى لا تنتمى لاحدى النقابات فقد فرض عليها كلما حل ميعاد فحص
حساباتها طبقاً للقانون أن تعرض الأمر على المحكمة الجزئية لى تعين بناء على طلب

لجنة الادارة خبيراً يقوم بهذا الفحص على نفقة الشركة وان لم يتفق على أجرته حياً قدرتها المحكمة

والشركات التي تلجأ لهذه الطريقة نظراً لعدم انتمائها لاحدى النقابات لا تتجاوز ٧ فى المائة من مجموع شركات التعاون فى البلاد الألمانية

ولا شبهة فى ان التفتيش الذى يقوم به المفتشون المندوبون من قبل النقابات أوفى بالغرض من تفتيش الخبراء الذين تندبهم المحاكم لأن مفتشى النقابات جمعوا بين الخبرة المالية والحسابية والعلم بأصول التعاون وممارسته ولم يعهد اليهم بالتفتيش إلا بعد التمرن الطويل وليس لهم أن يزاولوا غيره من الأعمال طالما كانوا قائمين به فى حين ان مندوبى المحاكم ينتخبون عادة من بين فريق من موظفى الحكومة أو البنوك لا ينتظر أن تتوافر فيهم الخبرة الطويلة بالشؤون التعاونية أضف الى ذلك ان مفتشى النقابات قد ارتبطت حياتهم بالتعاون فأصبح همهم الأول ترقية شأنه واعداء مستوى ادارة الشركات التعاونية الى أرفع ما يستطيع من درجات الكمال والعمل جهد الطاقة على انجاح تلك الشركات وموالاتها بالاقتراحات المفيدة المستمدة من الاختبار الطويل فضلاً عما يتسنى لهم من متابعة الاطلاع على سير أعمال الشركة الواحدة بمراجعة التقارير السابقة المقدمة عنها المحفوظة فى مكتب النقابة

ولعظم مفتشى النقابات خبرة بالزراعة سواء بالدرس أو اطول عهدهم بالاحتكاك بالمرافق الزراعية ولذلك كثيراً ما تتمتع الشركات فرصة حضورهم لفحص أعمالها فتستشيرهم فى كثير من الأمور المتعلقة بالآلات الزراعية والأسمدة وأساليب الزراعة العامة الحديثة واعداد المحاصيل للبيع فى أوفر الأسواق ربحاً الخ . كما ان النقابات كثيراً ما تكلفهم بتوجيه عنايتهم أثناء اقامتهم بالقرى الى الحث على ترقية شؤونها الاجتماعية والأدبية وكل ذلك مما لا يتفق للمفتشين الذين تندبهم المحاكم

وهناك مسألة أخرى حرية بالاعتبار فى هذا المقام وهى ان قانون التعاون الألمانى لم يفرض على شركات التعاون تنفيذ ما يشير به المفتشون ولذلك لم يعد للمفتش المنتدب من قبل المحكمة ما يدعوه الاهتمام بمصير تقريره متى أتم مهمته وتلا ذلك

التقرير على لجنة الادارة ومجلس المراقبة . أما النقابات فلا تكتفى بتلاوة تقارير مفتشيها بل ترسل الكتاب تلو الآخر الى الشركات لكي تطلب اليها اصلاح وجوه الخلل التي أشار اليها المفتش ولا تكف حتى تتحقق من انفاذ ما اقترحه فاذا أصرت إحدى الشركات على الاعراض عن تنفيذ الاصلاح المطلوب أخرجت من عضوية النقابة ولا يخفى ما يترتب على ذلك من المعرة وسوء السمعة التي تلحق بها وما يتبع فقدان الثقة فيها من وجوه الضرر المادى فان البنك المركزى اذ ذاك قد يقلل مبلغ ما يقرضها اياه من المال أو يمنعها بالمرّة كما ان أهل القرية قد يمتنعون عن ايداع أموالهم لديها وبالجملة قد يكون فى اخراج الشركة من عضوية النقابة التي تنتمى اليها سبب اختلال أعمالها القضاء المبرم على حياتها

وقد توسعت بعض النقابات فى أمر التفتيش فطلبت الى مفتشيها أن يدققوا النظر فى كل شاردة وواردة وللدلالة على ذلك قد ألقنا بهذا الفصل بيان نظام التفتيش الذى وضعته جمعية اتحاد نقابات رايفيزن على ان النقط الآتية هى أهم ما يدقق المفتشون البحث فيه :

- ١ - هل ينطبق اسلوب مسك الدفاتر الذى تتبعه الشركة على أحكام القانون
- ٢ - هل حررت الكمبيالات والسندات بالطريقة القانونية
- ٣ - هل أجرى الجرد السنوى وماذا يتناول
- ٤ - هل فحص مجلس المراقبة الحسابات السنوية والحساب الختامى ومشروع توزيع الأرباح والخسائر
- ٥ - هل تعرضت لجنة الادارة لتولى شىء من الأعمال التي تخرج عما نص عليه القانون
- ٦ - هل أعلنت المحكمة الجزئية بجميع ما حصل من التغيير فى أعضاء لجنة الادارة
- ٧ - هل هناك قائمة بأسماء أعضاء الشركة تتفق مع القائمة المحفوظة بالمحكمة
- ٨ - هل وزع شىء من الأرباح على حملة الحصص توزيعاً يختلف عما قضى به القانون

- ٩ - هل حافظت لجنة الادارة على الحدود المقررة في لائحة الشركة الداخلية وفي قرارات مجلس المراقبة والجمعية العمومية
- ١٠ - هل أعطيت قروض لغير الأعضاء
- ١١ - هل أعطيت قروض لأعضاء لجنة الادارة بدون موافقة مجلس المراقبة وهل قبلت ضمانات أحد أعضاء تلك اللجنة
- ١٢ - هل انتخب مجلس للمراقبة وهل هو كفوء للقيام بمهمته
- ١٣ - هل قام أحد أعضاء مجلس المراقبة بالنيابة عن عضو من لجنة الادارة ومارس الأعمال فعلاً في تلك اللجنة من قبل أن يخرج من عضوية المجلس
- ١٤ - هل يشرف مجلس المراقبة اشرافاً حقيقياً على أعمال لجنة الادارة وكيف يقوم بذلك الاشراف ومتى . وهل يقوم ذلك المجلس بالتفتيش الحسابي على أعمال الشركة وكيف ومتى يقوم بذلك التفتيش
- ١٥ - هل نشر الحساب الختامي وكشف أعضاء الشركة الحدين والمنتجين والباقيين في نهاية السنة وهل أبلغ ذلك النشر الى قلم تسجيل شركات التعاون بالمحكمة الجزئية
- ١٦ - هل قام مجلس المراقبة ولجنة الادارة بالأعمال الأخرى المعهودة اليهما بمقتضى القانون ولائحة الشركة الداخلية وما مبلغ قيامهما بتلك الأعمال
- ١٧ - هل دوت قرارات الجمعية العمومية بدفتر المحاضر
- ١٨ - هل حدث فيما مضى أو في الوقت الحاضر ان قصرت موجودات الشركة بما فيها من رأس مال مدفوع ومال احتياطي عن الوفاء بالمطلوبات وهل استدعت لجنة الادارة في هذه الحالة الجمعية العمومية للاقرار على حل الشركة
- ١٩ - هل أصبحت الشركة غير قادرة على الدفع وهل أشارت اللجنة في هذه الحالة بالشروع في اجراءات الافلاس
- وقد رأت بعض النقابات الألمانية أن تقصر التفتيش الذي يقوم به مندوبوها في مقرر شركات التعاون على التحقق مما اذا كانت لجنة الادارة ومجلس المراقبة قد عملا

بنصوص القانون ولائحة الشركة الداخلية وقاما بالأعمال المفروضة عليهما بما يجب من الحرص والتدقيق ثم أنشأت مكاتب للمراجعة الحسابية الدقيقة تلجأ إليها الشركات لفحص جميع دفاترها وأوراقها بالتفصيل اذا شاءت على ان كثيراً من زعماء التعاون يفضلون اجراء التفتيش برمته في مقر شركات التعاون لسهولة التفاهم الشفهي على كثير من الأمور التي يطول الأخذ والرد فيها بطريق المراسلة فضلاً عما للتفتيش في مقر الشركة من مزية الارشاد والتعليم لأعضاء الشركة الذين يحضرون اجراءه وذلك ما لا يتبها لهم عند ما يحصل التفتيش بطريق تقديم الدفاتر والأوراق الى مركز النقابة وقد عملت جمعية اتحاد نقابات رايفيزن بهذا الرأي الأخير

ويحصل التفتيش الآن في البلاد الألمانية مرتين في كل ثلاث سنوات في معظم الشركات ومرة في العام في بعضها وان كان القانون أباح اجراءه مرة كل سنتين . وهو يستغرق عادة ما بين يومين واسبوع تبعاً لأهمية الشركة واتساع نطاق أعمالها وتختلف نفقة اجراء التفتيش الدقيق باختلاف النقابات والغالب أن تبلغ نحو جنيه في اليوم وينتخب المفتشون عادة من بين موظفي النقابات وشركات التعاون والبنوك وخريجي مدرسة التعاون في دارمستات . ويجب أن يقضوا ستة شهور على الأقل في مركز النقابات كمساعدى مفتشين وأن يمارسوا العمل في أثناء تلك المدة تحت اشراف بعض قدماء المفتشين . وتعلق النقابات أهمية كبرى على تحلي مفتشيها بالخلق الكريم مع الكياسة والحزم لكي يقوموا على حفظ العلائق الحسنة بينها وبين الشركات التي تنتمى إليها ويحسنوا اداء مهمتهم مع المحافظة على كرامة أعضاء تلك الشركات

وينقد المفتش في مبدأ تعيينه مرتباً قدره ٧٥ - ٩٥ جنيهاً في العام ثم يزداد تدريجاً كل ثلاث سنوات الى أن يبلغ ١٨٠ جنيهاً ويصرف اليه فوق ذلك نفقات سفره ومكافأة عن أيام السفر

* *

لم تر شركات التعاون في التفتيش على أعمالها ما ينزل من قدرها أو يحط من

كرامتها بل قابلته بالرضى والارتياح أولاً لأن التفتيش لم يقصد به الاستبداد بها أو السيطرة على أعمالها أو نقد تلك الأعمال لمجرد التشهير بها وإنما أريد به محض الارشاد واعانة الشركات على بلوغ أقصى درجات النجاح والرخاء فلمقتش إنما يزورها زيارة صديق نصوح غيور على رقيها ونجاح أعمالها لا يريد إلا الإصلاح ولا يطلبه إلا من طريق التفاهم الحسن مع أولئك الذين اتخذوه مرشداً ومعاملاً ثانياً لأن التفتيش لا يمكن أن يعتبر من قبيل التداخل في أعمال الشركات لمجرد وقاية مصلحة جمهور معامليها حتى تتمتع منه وتعدده تحكماً فيها لفائدة سواها وإنما هو يرمى قبل كل شيء الى حماية مصلحة المتعاونين أنفسهم لأن الخسارة اذا حلت فاتها تقع عليهم قبل سواهم

ملحق

خلاصة نظام تفتيش أعمال شركات التعاون الذى وضعه اتحاد نقابات راينيزن
أ - واجبات المفتشين هي :

- ١ - جرد النقود والأوراق والسندات المالية والبضائع
- ٢ - فحص طريقة مسك الدفاتر للتحقق من وفائها بالغرض ومن مطابقتها للتعليقات
- ٣ - فحص الحساب الختامى ومطابقته على الوارد بالدفاتر
- ٤ - التحقق مما اذا كانت المقترحات التى قدمت عن اجراء التفتيش الأخير قد نفذت
- ٥ - فحص كشوف المدينين والضمائن
- ٦ - فحص الحسابات الشخصية لمقارنتها بالدفاتر التى بيد أصحاب الشأن عند ما تعاد منهم للشركة
- ٧ - فحص جميع الحسابات بمعاونة أعضاء لجنة الادارة ومجالس المراقبة وهى :
أ - حساب السلف :

١ - للتحقق من ان الضمانات وافية

٢ - للتحقق من دفع الفوائد والأقساط في مواعيد استحقاقها
ب - الحسابات الجارية :

١ - للتحقق من ان الضمانات وافية ومن عدم تجاوز الغاية
القصوى المقررة للحساب

٢ - لفحص حركة الأخذ والعطاء في الحساب

٣ - للتحقق من ان البواقي المنقولة صحيحة بعد مراجعتها
على جانبي الحساب

ج - حساب البضائع :

١ - للتحقق من ان الضمانات وافية ومن عدم تجاوز الغاية
القصوى المقررة للحساب

٢ - لمعرفة ما دفع من الحساب

٨ - اختبار مرونة موجودات الشركة (أى سهولة استحداثها الى تقود)

٩ - فحص سير الأعمال من حيث انطباقها على مقتضى أحكام القانون

واللائحة الداخلية وقرارات الجمعية العمومية

أ - فيما يختص بلجنة الادارة :

١ - للتحقق من عقد الجلسات وتدوين قراراتها بالمحاضر

٢ - للتحقق من قيامها بابلاغ جميع ما فرض عليها ابلاغه

الى قلم تسجيل شركات التعاون بالمحكمة الجزئية

٣ - للنظر في طريقة منح السلف والمحافظة على الحدود

المقررة لذلك

٤ - للنظر في هل حوفظ على الحد الأقصى الذى قرره

الشركة لما تقترضه

٥ - للتحقق من ان الحساب الختامى قد وضع بطريقة

صحيحة فى الوقت المناسب

ب - فيما يختص بمجلس المراقبة :

- ١ - للتحقق من عقد الجلسات وتدوين قراراتها بالمحاضر
- ٢ - للتحقق من اشراف المجلس على أعمال لجنة الادارة والسكرتير

٣ - للنظر في الديون الباقية بدون سداد

٤ - للنظر في الحساب الختامي

٥ - للنظر في تقرير التفتيش وهل اتخذت الاجراءات اللازمة لاصلاح النقائص التي أشار اليها

٦ - للتحقق من انه حوفظ على عدم تجاوز الحد الأقصى المقرر للسلف

٧ - للتحقق من ان المجلس قد وافق على جميع السلف التي أعطيت لأعضاء لجنة الادارة والسكرتير وعلى الضمانات التي قدمت منهم

ج - فيما يختص بالجمعية العمومية :

١ - للتحقق من ان الدعوة للاجتماع وعقد الجلسات حصلت بالصورة القانونية وان القرارات دوّنت بالمحاضر

٢ - للنظر في الانتخابات التي أجريت لعضوية لجنة الادارة ومجلس المراقبة

٣ - للتحقق من ان التعديلات التي أدخلت على اللائحة أجريت بالصورة القانونية

٤ - للتحقق من وضع الحدود اللازمة لمنح السلف ولما تقتضيه الشركة

٥ - للتحقق من حصول الموافقة على تقرير توزيع الأرباح

والحسابات والحسابات السنوية ومن اخلاء مسؤولية

لجنة الادارة والسكرتير فيما يختص بتلك الحسابات

١٠ - الاجتماع بأعضاء لجنة الادارة ومجلس المراقبة عند اتمام التفتيش
للمناقشة بالتفصيل في التقرير ونتائج التفتيش

ب - واجبات النقابات هي :

١ - وضع التقارير عن نتيجة التفتيش والتحرير لشركات التعاون بطالب

تنفيذ المقترحات المبينة على هذه النتيجة ومراقبة تنفيذ تلك
المقترحات

٢ - ان تأمر بالاكثر من التفتيش على الشركات التي يظهر خال ذو

شأن في أعمالها وأن تضع التقارير اللازمة عن حالة تلك
الشركات وترسلها الى ادارتها

٣ - أن تنذر أى شركة يتكرر منها سوء الادارة بفصلها من عضوية

النقابة فاذا لم يُجَدِ ذلك الانذار وجب أن تضع اقتراح فصل

الشركة موضع النظر أمام الهيئة الادارية المختصة بذلك في النقابة

ويجب أن يكون فحص الدفاتر مبنياً على فحص كل عملية ترد فيها ولكن يجوز

للقابة فيما يختص بالسنيين التي انتهت وأقفل حسابها أن تجتزئ عن ذلك بفحص
المستندات واحداً واحداً